بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] الكلام بحمد الله الودود العلام [illegible] بعون الرحمن [illegible]
والسلام على المبعوث وآله الكرام محمد [illegible] وتحقيق المنطق
والكلام وتشكيك [illegible] بادعا [illegible] الاسلام [illegible]
الا الله وحده لا شريك له شهادة [illegible] عن شائب الاخلال
وشهد ان محمدا عبده ورسوله اصطفاه لهداية الانام وارتضى
عزه وجعله عروة الاعتصام ودعاه الى دار السلام [illegible]
[illegible] الظلام وحاميه [illegible] الانام [illegible]
[illegible] الحلال
على منطق الحديث [illegible] مولينا العلي الاعلى وتوفر
[illegible] الاكمل [illegible]
[illegible] الاصول
[illegible] الرجال [illegible] العمل [illegible]
[illegible] الطلبة [illegible]

ورسوله الكريم وانبيائه الكرام وعلى الاصحاب [illegible]
[illegible] الامر [illegible] سبيل [illegible]
[illegible] الكلام

اعلم ان المحدث المنطق والكلام علوم واحد في المنطق
[illegible] على الاخر والاخر على [illegible]
[illegible] اولى والمنطق [illegible]
والضرر ما يكون [illegible] المنطق والكلام ووجه [illegible] ان هذا
[illegible] المنطق صار كانه هو او المنطق
ان المنطق [illegible] البوسيع [illegible] واما المحدث وقوله
[illegible] على هذا [illegible]
[illegible] المحدث والمنطق والمنطق المحدث
يكون [illegible] وعلى هذا [illegible] على المحدث المنطق و
الكلام على [illegible] العلى [illegible] وعلى هذا [illegible]
والحاجة [illegible] وجميع هذه الاحالات لا [illegible]
[illegible] والمنفعة [illegible] لا [illegible]
[illegible] والمرامات والرسم [illegible] الرسم [illegible] الام [illegible]

لا تظلم كذا موصوف ثم اذا اعمل غير مخصوصا صار لا يسا منصوب المحل على المصدر
كخصوصا وكان اللفظ باقيا على ما كان عليه قبل قال الرضي وذلك كما في
يا ايها الرجل تقل عن باب النداء الى باب الاختصاص لجامع مفهوم منهما
فصار فرضوا انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحالية بقرينة
على الحالية التي كانت عليها في النداء من حذف اي ورفع الرجل بدا قد يجعل نصب
المصدر اللازم ايضا اي اختصاصا قوله وقد يحذف لان اللفظ قال الرضي
ويصرف في هذا اللفظ لكثرة استعماله بالحذف وتخفيف الياء مع وجود لام
عوضا قوله لكنه مراد اقول من حيث العمل فان نصب شيء بسلا لا يجوز
من حيث المعنى فانه ان استعمل في معناه الاصلي من نفي الجنس قط وان استعمل
بغير التخصيص وهذا ان المنقول من المعنى الاصلي المذكور لهذا اللفظ هو جمع لا يسا
كيف لا والمناسبة انما تحصل بين معرفة لا يسا وبين الخصص قوله وعده النحاة
من كلمات الاستثناء قد صرح صاحب المفصل بذلك لكن الرضي قال ولا يسا
ليس من كلمات الاستثناء عقيب ما المذكور بعده يعني على اولوية الحكم المتقدم
وانما عد من كلماته لان ما بعده مجرور عاقبه من حيث اولوية بالحكم المتقدم اقول
قد اختلف في ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي ام لا قال المقابل
فان بني الامر على القاعدة حتى يكون عقيب الاستثناء مجرد الاخراج من حكم المتقدم و
مع السكوت عن حكم المجرور فلا اشكال في عده من كلمات الاستثناء فانه يفيد بكل
الاخراج كما في جاء في زايد وهو الحكم على المجرور اتم من الحكم السابق وان كان
فان عقيب الاستثناء وهو الاخراج لا يلزم الحكم قد تخلف وان بني على الاول

لم يجتنب الاستثناء الا بالاخراج بشرط الحكم على المجرور بنقيض حكم المتقدم فان كان حكم
المتقدم سلبيا كان حكم المجرور ايجابيا وبالعكس فح لم يتحقق تمام حقيقة الاستثناء بل
الاخراج فقط فلا يعد من ادوات الاستثناء والمعنى فرض الرضي من الامر الاول
كما هو المتبادر وذلك جزم بالتجوز ثم اقول واما الفائدة التي من حكمه فلا يكاد
من الوهن لكن قوله ان الاستثناء من الحكم المتقدم مرجح جانب الحقيقة يصح مع تحقق
الاستثناء ولا يكتفى بالاخراج وان اشتمل التجريد هذا وينبغي ان لا يعطف قوله وعده
على قوله الاستثناء لاستفاد اختصاص هذا العد بهذا الاستعمال بل هو معطوف على
على العد الاخير فان هذا الاختصاص يطلق الاخير بل هذا اطلاق على الاختلاف
وكلام الرضي شاهد بذلك وحينئذ يكون الحكم كالاخذ افادة الاستثناء من جاء
في جاء القوم عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا بعد ذا فعال بغير فاعلها
كذا قال المبرد في ما سوى قال انما نصب الفاعل ليصير على صورة المعروف لينابه من
الاول قوله وما عدا فعل ما عدا المستثنى من الرضي ان الرفع هو الاقل لان حذف
احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة او صفة قليل وصرح ايضا موافقا لكلام المفصل
بان نصب الاسم بعد لا يسا ليس بقياس لكنه روي حتى اثر القيس بالنصب
ايضا قال ولكن النصب وجوبا قال بعضهم بالنكرة غير موصوفة ونصب يوما فعلا
فعل المعروف على الخبر اشهر وهذا الاخير اذا كان الاسم نكرة صحيح به الا نفسي وهذا
المعنى لنصب قد تقدما الاستثناء حتى مع عاشر الحاشية عن صاحب المفتاح وذكر في
اخر الحاشية نصب قوله آخر وهو ان يكون على الاستثناء مبنيا تقديرا لا يسا
غير الخصص بحيث لا يكون النصب على الملابسة اي خصه خصوصا او اخص هو
اختصاصا حال كونه كذا لكن هذا الاية انما يطرح حينئذ بركون نكرة واما الجر

تكون عرضا عرضيا بالنسبة الى موضوعه المسئلة وهو اصل الايراد وكلام بعض النحاة في العامل
لا يصح ان يفسر المسئلة من ان الحكم على بعض المرفوع بانه عليه وكذلك قول النحاة هما ان الظرف
خبر عن المبتدا اذا استقر قوله او يحمل عرضه الذاتي او نوعه ان نوع عرضه الذاتي موضوع المسئلة
ويثبت له الضمير هما لكل من عرضه الذاتي ونوعه فكذا قوله بالحقيقة لا عرضه نوعه
فقد خالف ظاهر العبارة لا يقال انما يصح ذلك التفسير اذا جاز كون العرض الذاتي لعرض اخص
منه الكلي بجز كان العارض له لا عرضا عرضيا للموضوع لانه فالاشتراط المذكور لا يفيد لكن
جواز ذلك محل نظر بل اللازم المساوات لانا نقول قد صرحوا في شرح المواقف و
غيره بان العرض الذاتي قد يكون اخص وسيجي في كلام الشيخ تصريح به وكان منشاء التشبيه
اشتباه الواسطة في العروض بالواسطة في الثبوت كما مر وكلامه يقتضي صورا ارتباطا والمثال
للصورة الرابعة التي ارادها فانا نقول بحركتي مستقيم نوع من المتحرك الذي هو عرض ذاتي
للجسم الطبيعي وقد اثبت له السكون اللاحق له لا عرضا لكن لا يتجاوز عن العموم عن الموضوع
وهو الجسم الطبيعي قوله فلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية محل تفصيل ما ذكرناه اه هذا
بناء على ان معنى بحث يرجع البحث اه فهذه العبارة كالتفسير المذكور وانما يطلق على الاعم من
الوجهين الآتيين وهو الفرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة وارجاع الثاني الى الاول واما
على التوجيه الاول ففي التعريف حذف وترك لبعض شوق المبحث واكتفاء بالعرض
الذاتي اعتمادا على ما يوصل فيه باب موضوعات المسائل ومحمولاتها لا انما محل هذا
المفصل فالاستشهاد بتي اختيار الارجاع او لانه اشار اخرا الى احتمال التطبيق والاكتفاء
اقول وفيه تنبيه على مجال الارجاع اما اولا فلان التعريف يع تمام من يرجع الى الكتاب
للحذف والتطبيق بما لا يتعارف في التعاريف واما ثانيا فلان الظاهر ان يبين كل محمول المسئلة
من محمولات العلم كما ان يبين كل موضوع مسئلة موضوعا للعلم لان المقصود بالنظر والبحث في
العلم انما هو خواص الموضوع وآثاره المطلوبة منه انما هي الاعراض الذاتية للموضوع

قوله اذ لا ريب اشارة بقوله لعصمة ما ذكرناه نص حيث ان يراد به لكن الجمل هذا المفصل اذ
لا شك في وقوع البحث عما ليس عرضا ذاتيا من الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم وهي
التي يحتاج الموضوع في الاتصاف بها الى ان يصير نوعا خاصا فيرجع بالنسبة الى الموضوع
عوارض لا اعراضا فيكون اعراضا غريبة فيقال ان يراد بالتعريف هذا التفصيل من يستقيم
الكلام ويشمل تلك الاحوال قوله عن الاحوال المنسوبة الى الباء والعوارض الذاتية اه
الضمير في عبارة يعود الى الموضوعات السابقة ذكرها هناك واما عبارة من تحمل
انه عود الى الموضوع الصناعة ويكون التانيث باعتبار المضاف اليه والمقدم من
النقل تصريح الشيخ بان محمول المسئلة لا يلزم ان يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم حتى ان العرض
الذاتي لنوع الموضوع عرض غريب بالنسبة الى الموضوع قوله ويمكن ان يكون قوله عن
الاحوال اه وذلك لقرينة العطف على الاعراض الذاتية التي ظاهره المغايرة مع يكون
في التعريف انه اشارة الى ما صرح به في تعريف المسائل من وقوع البحث عما ليس عرضا ذاتيا
لموضوع العلم وفي لفظ الامكان ايماء الى احتمال ان يكون الاحوال المنسوبة عبارة
عن الاعراض الاولية اذ قد تبين ان من الاعراض الذاتية والاول محمول على الاعراض
الذاتية الاولية وعلى التقديرين يرجع الى تعريف المتاخرين ويحتاج في تصحيحه الى احد
التوجيهين واما على الاحتمال السابق فلا حاجة في تصحيحه الى شيء من وجهين المتاخرين فلعبارة
الشيخ توجيهات ثلثة ولعبارة المتاخرين توجيهان قوله واما تعريف المتاخرين عطف
على محذوف كانه قال واما تعريف الشيخ فقد عرفت توجيهه واما تعريف المتاخرين فيرجع
منوط ما بعد الوجهين اما ترك بعض الشقوق مسامحة واعتمادا على التفصيل في باب محمولات
المسائل مع يكون جميع تلك المحمولات معنونا عنها بالذات في العلم فيكون كل المحمولات
العلم مع فقوله ما يحمل محمول على ظاهره لكن هذه العبارة طيبا واما تخصيص محمول العلم